د. ميشيل مور

المؤسس والشريك الإداري · Moore Law

المجلة

قانون الأحوال الشخصية الإماراتي الجديد

قراءة مبسّطة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024، وما يُحدثه من تغيير في شؤون الأسرة والمقيمين، مع الإشارة إلى أبرز الاعتبارات العملية.

تعليق

قراءة في *القانون الجديد.*

تعود «المجلة» من جديد. ويتناول هذا العدد قانون الأحوال الشخصية الإماراتي الجديد، وما له من صلة بشؤون الزواج والطلاق والحضانة والنفقة والولاية والوصايا والميراث — أي البنية القانونية التي تحكم أوثق العلاقات بين الناس، ومآل أصولهم بعد رحيلهم.

وقانون الأسرة يلامس الناس في أكثر اللحظات حساسية في حياتهم: الإقبال على الزواج، أو الانفصال، أو الخلاف على الأبناء، أو وفاة أحد أفراد الأسرة، أو إدارة الأصول. ومن هنا تأتي أهمية القانون الجديد، لا في تجديد النصوص فحسب، بل في ما قد يُحدثه من أثر في إعداد المستندات الأسرية، وأسلوب معالجة النزاعات، وتحديد المحكمة المختصة، وكيفية التعامل مع التركات ذات الصلة بالإمارات بعد الوفاة.

وللأسر المغتربة والمختلطة الجنسيات تكتسب مسألة القانون الواجب التطبيق أهمية خاصة. فإقامة الأسرة في الإمارات، أو امتلاكها لأصول فيها، أو إبرام الزواج خارجها، أو اختلاف جنسيات الأبناء، أو اتّباع ديانة بعينها — كلّها عوامل قد تؤثّر في التحليل. وللميراث، بدوره، أبعاده الخاصة بحسب موقع الأصول، ووجود وصية صحيحة من عدمه. ولا يحتمل شيء من ذلك الاعتماد على افتراض.

ويعرض هذا العدد الخطوط الرئيسية في لغة واضحة وعملية — ما الذي تغيّر، ولماذا يهمّ، ومن المعنيّ بمتابعته، والخطوات العملية التي قد تجدر بمن تربطه بالإمارات صلات أسرية أو متعلّقة بتركة.

◆

الحالة في لمحة

القانون / الإصلاح	قانون الأحوال الشخصية الإماراتي الجديد	تاريخ النفاذ	15 أبريل 2025
الأداة التشريعية	المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 بشأن إصدار قانون الأحوال الشخصية	المجال الرئيسي	قانون الأسرة، والزواج، والطلاق، والحضانة، والنفقة، والولاية، والوصايا، والميراث
الحالة	نافذ	الفئة المستهدفة	الأسر، والأزواج، والآباء والأمهات، والأولياء، والورثة، وكلّ من تربطه شؤون أسرية أو متعلّقة بتركة

تفصيل القانون

1. ماذا حدث؟

أصدرت دولة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 بشأن إصدار قانون الأحوال الشخصية. ودخل القانون حيّز النفاذ في 15 أبريل 2025، ليحلّ محلّ القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية. وهذا إصلاح اتحادي ذو شأن — إذ يحكم قانون الأحوال الشخصية العلاقات الأسرية، وشؤون الأبناء، والالتزامات المالية بين أفراد الأسرة، والميراث، والوصايا، وإدارة التركات.

وأهمية هذا القانون للأسر والأزواج والآباء والورثة والمقيمين لا تنحصر في تجديد النصوص التشريعية، بل تمتدّ إلى ما قد يترتّب عليه من أثر في إعداد المستندات الأسرية، وأسلوب معالجة النزاعات، وتحديد المحكمة المختصة، وكيفية التعامل مع التركات ذات الصلة بالإمارات بعد الوفاة.

2. ما الذي تغيّر؟

يُرسّخ القانون الجديد إطاراً اتحادياً متجدّداً لشؤون الأحوال الشخصية. ولا يصحّ التعامل معه بوصفه قائمة مبسّطة من البنود — فالنتيجة في أيّ حالة بعينها قد تتأثّر بالجنسية، والديانة، والموطن، ومحلّ الإقامة، والمستندات الأسرية، والقانون الواجب التطبيق، وموقع الأصول، واختصاص المحكمة الناظرة للنزاع. ومن أبرز ما تناوله القانون:

- **نطاق التطبيق.** قواعد سريان القانون على مواطني الدولة (بما يشمل الحالات التي يكون فيها أحد الطرفين أو كلاهما مسلماً)، وعلى غير المسلمين من مواطني الدولة مع مراعاة الاستثناءات المقرّرة، وعلى غير المواطنين مع مراعاة خيارات القانون الواجب التطبيق التي تُجيزها التشريعات الإماراتية.
- **الزواج وشؤون الأسرة.** أحكام الخطبة، وعقد الزواج، والأهلية، والرضا، والولاية في الزواج حيث ينطبق ذلك، والمسائل المتّصلة بالمهر، والآثار القانونية المترتّبة على الزواج.
- **الطلاق والانفصال.** الطلاق، والخُلع، والتفريق القضائي، وما يترتّب عليها من آثار — مع بقاء هذه المسائل وثيقة الصلة بوقائع كلّ قضية.
- **الحضانة والزيارة والنفقة.** أحكام النفقة، والحضانة، والزيارة، والسفر بالأبناء المحضونين، والمستندات المتّصلة بالحضانة، ودور المحكمة كلّما تعلّق الأمر بمصلحة الطفل.
- **الولاية والوصايا والميراث وإدارة التركات.** أحكام الولاية على النفس والمال، والوصايا، والميراث، وحقوق التركة، وإدارتها؛ ودور قاضي التركات في إثبات الوفاة، وحصر الورثة، وجرد التركة وتصفيتها وقسمتها وما يثور بشأنها من نزاعات.
- **اختصاص المحاكم.** متى تختصّ المحاكم الإماراتية بنظر دعاوى الأحوال الشخصية — بما يشمل المسائل المرتبطة بموطن الشخص أو محلّ إقامته أو محلّ عمله في الدولة، فضلاً عن قواعد اختصاصها في شؤون التركات المرتبطة بصلات المتوفّى أو بأصوله الموجودة في الإمارات.
- **المُدد بالتقويم الميلادي.** اعتمد القانون التقويم الميلادي ما لم يُنصّ على خلاف ذلك — وهو أمر بالغ الأهمية من الناحية العملية في تحديد المواعيد، والأعمار، والآجال، وضبط الإجراءات.
- **التوجيه الأسري والتسوية الودّية.** يجوز إحالة بعض النزاعات إلى التوجيه الأسري قبل اللجوء إلى المحكمة، مع استثناء بعض المسائل؛ وإذا اعتُمد الصلح على النحو المطلوب، جاز أن يكون له أثر تنفيذي.
- **اللوائح التنفيذية.** تُشير المواد الرسمية إلى قرارات تنظيمية صادرة عن مجلس القضاء الاتحادي تتعلّق بالمحكّمين، والتوجيه الأسري، وزيارة الأطفال، والإفادات والتصديقات، ومأذوني الزواج الشرعي.

3. لماذا يهمّ هذا القانون؟

كثيراً ما تنشأ مسائل قانون الأسرة في لحظات حسّاسة: الإقبال على الزواج، أو الانفصال، أو الخلاف على الأبناء، أو وفاة أحد أفراد الأسرة، أو إدارة الأصول. ومن هنا تتّضح أهمية هذا القانون — لما قد يُحدثه من أثر في الترتيبات الشخصية وفي المستندات الرسمية التي توثّقها على حدٍّ سواء.

وقد يستلزم الأمر مراجعة عقود الزواج، والاتفاقات الأسرية، والوصايا، ومستندات التخطيط للتركات، وترتيبات الولاية. وللأسر المغتربة والمختلطة الجنسيات تكتسب مسألة القانون الواجب التطبيق أهمية خاصة — فإقامة الأسرة في الإمارات، أو امتلاكها لأصول فيها، أو إبرام الزواج خارجها، أو اختلاف جنسيات الأبناء، أو اتّباع ديانة بعينها، كلّها عوامل قد تؤثّر في التحليل. وفي شؤون الميراث والتركات، يُضاف إلى ذلك أهمية موقع الأصول، ووجود وصية صحيحة من عدمه.

في التطبيق العملي

4. من المعنيّ بمتابعة هذا القانون؟

- الأزواج.
- من يفكّرون في الزواج داخل الدولة.
- المطلّقون والمنفصلون.
- الآباء والأمهات الذين يواجهون مسائل الحضانة أو الزيارة أو النفقة.
- الأولياء وأفراد الأسرة المسؤولون عن القاصرين.
- الأسر التي تملك أصولاً في الإمارات.
- الورثة والمستفيدون.
- الأسر المغتربة المقيمة في الدولة.
- الأسر المختلطة الجنسيات.
- من لم يُراجعوا وصاياهم ومستنداتهم المتعلّقة بالتركات منذ مدة.

5. اعتبارات عملية جديرة بالنظر

- مراجعة عقود الزواج والمستندات المرتبطة بها.
- مراجعة الوصايا ومستندات التخطيط للتركات.
- التثبّت من توثيق الأصول الإماراتية على النحو السليم.
- الاحتفاظ بسجلات واضحة للاتفاقات الأسرية والترتيبات المالية.
- مراجعة ترتيبات الحضانة والزيارة والسفر المتعلّقة بالأبناء.
- التحقّق من وضوح ترتيبات الولاية.
- الإحاطة بالقانون الذي قد ينطبق على المسألة الأسرية.
- استكمال المستندات قبل رفع الدعوى الأسرية أو الدفاع فيها.
- النظر في التسوية الودّية حيث يكون ذلك مناسباً.
- الاستعانة بمشورة محدّدة قبل الاعتماد على افتراضات عامة في شأن الطلاق أو الحضانة أو الميراث أو القانون الواجب التطبيق.

خاتمة

تكمن أهمية قانون الأحوال الشخصية الجديد في أثره المباشر والشخصي على الناس والأسر والأصول. ويتوقّف مفعوله العملي على وقائع كلّ حالة، غير أنّ الدرس واضح: الترتيبات الأسرية ومستندات التركات جديرة بالمراجعة المتأنّية — لا سيّما حيث يوجد أبناء، أو عناصر عابرة للحدود، أو أصول إماراتية، أو احتمال نزاع بين الورثة.

> *«والأهمّ من ذلك كلّه أنّ الافتراضات العامة في شؤون الأسرة لا تُغني عن مشورة تقوم على وقائع الحالة بعينها.»*

د. ميشيل مور · المؤسس والشريك الإداري · Moore Law

المصادر المُراجَعة — *التشريعات الاتحادية لدولة الإمارات، ومنشورات وزارة العدل، ومنشورات الجهات الرسمية، والمواد التنظيمية المتاحة للعموم.*

آخر مراجعة — *20 مايو 2026.*

إخلاء مسؤولية

تُقدَّم هذه النشرة لأغراض المعلومات العامة والتوعية القانونية العامة فحسب، ولا تشكّل استشارة قانونية، ولا يصحّ الاعتماد عليها بديلاً عن مشورة قائمة على وقائع بعينها. ولا تنشأ بمطالعة هذه النشرة أيّ علاقة محامٍ بموكّل. وقد يختلف الموقف القانوني تبعاً للوقائع، وأحكام القوانين الاتحادية لدولة الإمارات، واللوائح المحلية، وأنظمة المناطق الحرة، وتوجيهات الجهات المختصة، والممارسة الإدارية والقضائية. وقد تُعدَّل المواد التشريعية أو تُستكمَل أو تُفسَّر على نحو مغاير من قِبل الجهات والمحاكم المختصة. وعند الحاجة إلى تفسير قانوني، يُرجَع إلى النصوص العربية الأصلية للتشريعات ذات الصلة، والمنشورات الرسمية في الجريدة الرسمية، واللوائح التنفيذية، وقرارات الجهات المختصة، وسائر المواد الرسمية. وينبغي للقارئ الحصول على مشورة قانونية محدّدة قبل اتّخاذ أيّ إجراء أو الامتناع عنه بناءً على هذه النشرة.

للتواصل

+971 58 115 0000
hello@mooremichel.com

مجلة Moore Law · تصدر عن Moore Law Firm FZ-LLC · منطقة ميدان الحرة، الرخصة التجارية رقم 2309392 · الإمارات العربية المتحدة